

للصف الثالث الثانوى

الفصل الأول: الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

أهمية دراسة علم الاقتصاد:

١- لأن المشكلة الاقتصادية أصبحت تتصدر اهتمامات الرأي العام سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة.

٢- لأن المعرفة بأساسيات علم الاقتصاد أصبح ضرورة حيوية لكل مواطن حتي يستطيع متابعة الأحداث والتطورات العامة والمشاركة فيها مشاركة فعالة.

٣- لأن علم الاقتصاد هو فرع من المعرفة العلمية التي تبحث بشكل منظم في كيفية مواجهة هذه المشكلة الاقتصادية.

لاحظ أن: المشكلة الاقتصادية قديمة جدا وأن علم الاقتصاد حديث نسبيا.

عناصر المشكلة الاقتصادية (حاجات وموارد)

أولاً : الحاجات

تعريف الحاجة : شعور بالحرمان يلح علي الفرد مما يدفعه إلي القيام بما يساعد علي القضاء علي هذا الشعور أو الخدمة وبالتالي إشباع حاجاته.

ومعني ذلك : أن الحاجة شعور بالحرمان مع معرفة الوسيلة القادرة علي القضاء علي هذا الشعور.

أنواع الحاجات:

١ـ **حاجات اولية** و هي الحاجات الضرورية لحفظ وجود الإنسان مثل المأكل و الملبس والمسكن

٢ـ **حاجات ثانوية** و هي حاجات متعلقة بالوسط الحضاري الذي يعيش فيه الإنسان و قد تكون فردية أو اجتماعيه مثل الصحة ، التعليم ، الأمن ، العدالة

خصائص الحاجات:

أـ تتميز الحاجات بقابليتها للإشباع :- فاستخدام الوسائل المناسبة يؤدي تدريجيا إلي زوال الشعور بالحرمان وبالتالي إشباع الحاجات.

- ومعني ذلك أن المنفعة التي يحققها الفرد باستهلاك وحدة إضافية من الوسيلة المناسبة لإشباع حاجته وتسمي (المنفعة الحدية) تتناقص تدريجيا مع زيادة الوحدات المستخدمة.



- (مثال) الكوب الأول من الماء للصائم أو الظمأن يحقق إشباعا يفوق كثيرا الأكواب التالية.

ب- الحاجات تتميز في مجموعها بتنوعها وقابليتها للزيادة المستمرة :

- لأنه كلما نجح الفرد (أو المجتمع) في إشباع عدد معين من الحاجات ظهرت حاجات جديدة تحتاج للإشباع لأن هناك دائما حاجات متعددة وغير متناهية للأفراد.

مثل : (الملابس - الأجهزة المنزلية).

لاحظ أن: سعي الإنسان نحو إشباع حاجاته إنما يسعي نحو هدف متحرك يتباعد عنه باستمرار.

جـ- الحاجات في تطور مستمر :

فهي متطورة باستمرار لأن حاجات الإنسان متعددة (فهناك الحاجات البيولوجية) مأكل وملبس ومسكن، وهناك حاجات اجتماعية ونفسية متعلقة بالوسط الحضاري الذي يعيش فيه . ولا تنتهي ولذلك فالإنسان في سعي دائم لإشباع حاجته.

س: بم تفسر: كلما زاد غني الدولة وتقدمها كلما قلت نسبة الحاجات الأولية لسكانها؟

لأن مع تقدم الدولة تظهر حاجات جديدة تتزايد أهميتها بالنسبة للحاجات الأولية (ولذلك كلما زاد غني الدولة وتقدمها تقل نسبة الحاجات الأولية إلي مجموع الحاجات).

س: بم تفسر ... تعتبر الحاجات البشرية هي المحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي ؟

لأن التفسير النهائي للنشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الإنسانية (وهذا لا يعني أن كل الحاجات لها التأثير نفسه علي النشاط الاقتصادي فليست حاجات كل فرد متساوية في التأثير علي الحياة الاقتصادية).

د- التنوع .

تتطور حاجات الإنسان بصورة مستمرة فالحاجات الإنسان في الريف تختلف عنها في المدينة كما أن العادات و التقاليد تلعب دورا في تحديد الحاجات .

و- التجدد .

تتجدد و تتعد حاجات الإنسان دائما فكلما اشبع حاجات معينه تولد ت مكانها حاجات أخرى مثل . الجائع يستطيع إن يشبع حاجات بمجرد تناول الطعام و لكن سرعان ما يشعر بالجوع مرة أخرى .

ثانياً : المــــوارد

تعريفها : هي كل ما يصلح لإشباع الحاجات البشرية بطريق مباشر أو غير مباشر.

أنــواع المــوارد :

أ- من حيث تجددها .

١- متجدده . وهي تلك الموارد التي لديها القدرة على التجدد للمحافظة على نوعها مثل الأشجار تنمو وتخرج البذور التي تسقط على الأرض فتنبت شجرة من جديد .

٢- فانية :

اى منتهية مثل الموارد الموجودة في باطن الأرض . فهي موجودة بكميات معينة و أنها تقل مع استمرار السحب منها مثل المعادن و البترول .

ب- من حيث ندرتها .

١- موارد اقتصادية .

و يقصد بها تلكك الموارد الموجودة بكمية اقل مما يشبع الحاجات وهى التي تهتم بها علم الاقتصاد .

٢- موارد حره . و يقصد بها تلك الموارد الموجودة بكميات غير محدودة . اى أنها موجود بكمية اكبر مما يشبع كل الحاجات

ج - من حيث طبيعتها .

١- موارد طبيعية . و يقصد بها الأشياء و التي ليس الإنسان دخل مباشر فيها . لأنها من صنع الله وحده و يكون لها تأثير مباشر على الثرة القومية . الغابات . التضاريس . المعادن . البحار . الأنهار .

٢- موارد بشرية (العنصر البشرى) و يتمثل في المجهود البشرى أي الجهد الإنساني من فكر وعمل.

٣- موارد مصنعه (رأس المال) تلك الموارد الناتجة عن تفعل الإنسان مع الطبيعة مثل الموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الأرض بعد معالجاتها صناعيا و تحويلها إلى معدات و آلات أنتاجه كالحديد و الألمونيوم و كذلك المنتجات الأولية الزراعية التي تتدخل في بعض الصناعات كالقمح و القطن و الصوف .

وسائل إشباع الحاجات

السلع الاستهلاكية :

- وهي الوسائل الصالحة لإشباع حاجات الإنسان بطريقة مباشرة مثل :
(الأحذية – الوجبات الجاهزة – ملابس جاهزة)

السلع الإنتاجية :

- وهي الوسائل الصالحة لإشباع حاجات الإنسان ولكن بطريقة غير مباشر بعد إجراء عدة عمليات لكي تصبح صالحة للإشباع يهتم بها مثل : الخضروات والجلود والخشب وأدوات المطبخ .. إلخ).

أهمية توافر المعلومات في علاج المشكلة الاقتصادية :

١- زيادة قدرة النظام الاقتصادي على حل المشكلة الاقتصادية .
٢- الاستخدام الأمثل لكل الموارد و الإمكانيات و الكفاءات .
٣- تتحدد كفاء النظام قدرته على توفير اكبر قدر من المعلومات المناسبة عند اتخاذ القرار الاقتصادي .

لاحظ أن : إذا لم تتوافر معلومات كافية للنظام الاقتصادي عن الحاجات والموارد :

- فإن النظام الاقتصادي القائم قد يغفل عن إشباع حاجات قائمة لمجرد الجهل بوجود هذه الحاجات.
- إهدار موارد وإمكانيات وكفاءات وعدم استخدامها الاستخدام الأمثل.
- يعجز النظام عن الإحاطة بالمعلومات عن إمكانيات هذه الموارد.
- لن يتخذ النظام الاقتصادي قرارات اقتصادية سليمة.

بم تفسر .. المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة [ندرة واختيار] :

- فالمشكلة الاقتصادية بالمعني العام هي مشكلة ندرة وان هذا يستدعي بالضرورة اختيار لبعض الأهداف دون البعض الأخر.
- عنصر التضحية لابد وأن يظهر في كل مشكلة اقتصادية فاختيار تحقيق هدف أو أهداف معينة بالوسائل المتاحة يعني التضحية بالأهداف الأخري التي كان يمكن تحقيقها بنفس الوسائل.
- لايمكن تحقيق أي هدف إلا علي حساب التخلي عن أهداف أخري ممكنة لتحقيق الهدف المنشود وهذا ما يسمي (بتكلفة الاختيار أو تكلفة الفرصة الضائعة).

موضوعات علم الاقتصاد

١ـ الاقتصاد الكلي أو التجميعي (أو اقتصاديات التوظيف والدخل القومى)

- وهو الذي يتناول دراسة المستويات العامة للنشاط الاقتصادي.
- أي يتساءل عما إذا كانت جميع الموارد الاقتصادية المتاحة مستغلة أم أن هناك بعض الموارد العاطلة.

٢ـ الاقتصاد الجزئي (أو اقتصاد القيمة والتوزيع – أو الوحدى) :

- وهو يتناول دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية من المستهلكين والمنتجين.
- فهو يتساءل عن نوع المنتج وكيف يتم إنتاجه وكيف تم توزيعه سواء كان سلعة أو خدمة (أي يرتبط عادة بالبحث في الأساليب الإنتاجية).

٣ـ اقتصاديات الرفاهية :

- وهو يتناول دراسة الاستخدام الأمثل للموارد ، ويتناول أيضا تقييم السلوك الاقتصادي في ضوء تحقيق معايير الكفاءة الاقتصادية.

تعريف علم الاقتصاد :

- علم اجتماعي يبحث في إدارة الموارد النادرة وبذلك فهو يدرس المشكلة الاقتصادية المتمثلة في الندرة النسبية للموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان وكيفية استخدام هذه الموارد المحدودة علي أفضل نحو مستطاع حتي يمكن الوصول إلي أقصي إشباع ممكن لتلك الحاجات.

أسئلة على الفصل الأول

س١: بم تفسر:

١- أهمية علم الاقتصاد.
٢- الحاجات البشرية هي المحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي.
٣- حاجات الإنسان متعددة وغري متناهية.
٤- اهتمام علم الاقتصاد بالموارد النادرة فقط.
٥- المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة واختيار.
٦- أهمية توافر المعلومات للنظام الاقتصادي.
٧- يفوق الكوب الأول من الماء للصائم أهمية الأكواب التالية له.

س٢: عرف المصطلحات الآتية:

(الموارد – الحاجة – المنفعة الحدية – اقتصاد الرفاهية – علم الاقتصاد).

س٣: ماذا يحدث إذا؟

١- لم تتوافر المعلومات الكافية عن الحاجات والموارد.

٢- كانت الموارد النادرة موارد حرة في الطبيعة.

٣- لم يتم التأليف بين عناصر الإنتاج.

س٤: قارن بين:

١- الموارد الحرة والموارد النادرة.

٢- الاقتصاد الكلي واقتصاد النمو والتنمية.

س٥: اكتب المصطلح العلمي :

١- شعور بالحرمان مع معرفة وسيلة لإشباع هذا الحرمان.

٢- المنفعة التي يحققها الفرد وحده إضافية من الوسيلة المناسبة لإشباع حاجته.

٣- وجود الموارد بكمية أقل مما يشبع كل الحاجات التي تصلح لإشباعها.

٤- نظام اقتصادي تكون فيه حاجات المستهلك المزودة بقوة شرائية ومؤثرة في توجيه النشاط الاقتصادي.

٥- هي مشكلة ندرة وهذا يستدعي اختيار بعض الأهداف دون البعض الأخر.

س٦: ضع علامة (✓) أو علامة (×) :

١- المشكلة الاقتصادية موجودة لدي الدول النامية فقط. (   )

٢- الموارد النادرة وحدها لها قيمة اقتصادية. (   )

٣- تقل نسبة الحاجات الأولية كلما زاد غني الدولة وتقدمها. (   )

٤- تختلف النظم الاقتصادية فيما بينها بالنسبة إلي الحاجات المؤثرة في النشاط الاقتصادي. (   )

٥- يهتم علم الاقتصاد بالموارد الحرة. (   )

٦- يتم إشباع الحاجات عن طريق استخدام مورد أو عنصر واحد من عناصر الإنتاج . (   )

الفصل الثاني: عناصر الإنتاج

الإنتاج: يقصد به إجراء مجموعة من التحويلات على المستخدمات (عناصر الإنتاج) بما يؤدي إلي ظهور الناتج.

مثال : إنتاج القمح يحتاج إلي تربة خصبه ومياه وبذور ومبيدات بالاضافة إلي جهد الفلاح الذي يستعين بالآلات أو بالحيوانات.

عناصر الإنتاج

الموارد البشرية	الموارد الطبيعية	الموارد المصنوعة
(العمل)	(الأرض أو الطبيعة)	(رأس المال)

ونلاحظ على هذه التقسيمات المتعددة أمرين :

الأول : إن هذه التقسيمات لعناصر الإنتاج تتضمن مجموعات إجمالية تنطوي علي عناصر غير متجانسة من المستخدمات.

الثاني : أن العمل هو العنصر الإيجابي في عملية الإنتاج فالاقتصاد شأنه كافة العلوم لم يقم إلا بالإنسان وللإنسان.

أولا : العمل (الوسط البشري) :

تعريفه : هو عبارة عن جهد إنساني مبذول خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات.

- تشغيل العامل يقتضي مراعاة الاعتبار الإنساني (من حيث تنظيم ساعات العمل والإجازات ووضع ضوابط لعمل الأحداث والنساء).

خصائص العمل

١ـ نشاط بشري واعي وارادي :

نشاط واع : الإنسان يعيش في الطبيعة فإنه وحده الذي يعيها ويستوعبها ويحولها ويغيرها ويطورها.

نشاط إرادي : لأن من المفترض أن يقوم الإنسان بالحساب الاقتصادي ويقارن بين العائد الذي يعود عليه من هذا النشاط والتكلفة التي يتحملها نتيجة الألم الذي يلحقه من بذله لهذا النشاط.

٢ـ العمل مجهود غائي :

فالعمل مجهود غائي يهدف إلي خلق المنافع بالإسهام في إنتاج السلع والخدمات لذلك يحصل العامل علي أجر مقابل عمله وإسهامه في إنتاج السلع والخدمات.

٣ـ العمل مؤلم بطبيعته :

يصاحب العمل شعور بالألم بالإضافة إلي المتعة والسعادة شعور بالألم لأن العمل يسبب إرهاق بدني وعصبي فالعمل يتضمن نوعا من الألم علي العامل بما يفرضه عليه بدنية وذهنية وعصبية وإخضاعه لنظام محدد وصارم.

شعور بالمتعة والسعادة عندما يري العامل نجاحه وما ينجزه من تحقيق للذات.

أنــواع العمــل

يختلف العمل المبذول من مهنة إلي أخري والعمل ليس عنصر متجانس كما يلي :

١ـ **أعمال يدوية :** تعتمد علي الجهد العضلي (ولا تخلو من الجهد الذهني).

٢ـ **أعمال ذهنية :** تستند علي المعرفة (ولا تخلو من الجهد العضلي).

٣ـ **أعمال تنفيذية واشرافية :** تعتمد علي المعرفة والجهد العضلي في نفس الوقت.

> لاحظ أن: التقسيمات السابقة مجرد تقسيمات نظرية لأن لا يوجد عمل يدوي بحت أو ذهني بحت فكلاهما مطلوب.

ثانياً : الطبيعــة

المقصود بالطبيعة:

١ـ هبة من هبات الله :

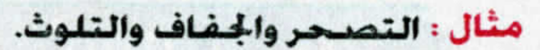
لأن الطبيعة لم يصنعها الإنسان فهي هبة من الله إلا أنها نادرا ما تستخدم في حالتها الأولية بل لابد من تدخل الإنسان بدرجات متفاوتة للاستفادة منها.

مثال : فالمنجم لن يعطي ما في باطنه مباشرة إلا بعد حفر أنفاق وإنارة وتهوية المنجم وتوفير وسائل معيشة للعمال مناسبة.

٢ـ الطبيعة دائمة وغير قابلة للهلاك :

إلا أن ذلك ليس بصورة مطلقة فالطبيعة أيضا قابلة للهلاك حيث أن سوء تعامل الإنسان مع الطبيعة.





مثال : التصحر والجفاف والتلوث.

٣ـ تخضع الطبيعة للحقوق القانونية (فكرة الحق) :

من المعروف أن الموارد الطبيعية نادرة ولا تستخدم لتحقيق هدف معين إلا علي حساب التضحية بأهداف أخري مما أدي إلي ظهور فكرة الحق.

س : هل أن الأوان إلي إخضاع الموارد الحرة لنوع من الحقوق العامة ؟

الهواء ومياه البحر والغابات والأنهار كلها موارد حرة تتعرض أحيانا للاستخدام غير المسئول من جانب الإنسان علي أساس أنها لا تخضع لأي سيطرة قانونية وأنها ليست ملكا لأحد.

ولذلك فمن واجب الحكومات أن تضع القيود والقوانين لضمان حمايتها والحد من العبث بها.

ثالثاً : رأس المال

مفهوم رأس المال :

مجموعة غير متجانسة من الآلات والأدوات والأجهزة المصنوعة التي تساعد عند استخدامها في عملية الإنتاج علي زيادة إنتاجية العمل وخلق المزيد من السلع والخدمات.

أنواع رأس المال

رأس المال الثابت	رأس المال المتداول
يمكن استخدامه مرات عديدة في الإنتاج دون أن يفقد خصائصه الأساسية. (مثل الآلات وأدوات العمل والإنشاءات) ويطلق عليها أحيانا الأصول الإنتاجية.	يستخدم مرة واحدة في عملية الإنتاج يفقد بعدها شكله الأول ويختفي في نهاية الأمر في السلعة المنتجة كجزء منها ويطلق عليها (رأس المال الجاري) مثل (المواد الأولية والوقود والمواد الوسيطة)

خصائص رأس المال (لاحظ أنها عكس الطبيعية) :

١ـ من صنع الإنسان :

عكس الطبيعة هبة من الله وتختلف كمية رأس المال (الآلات والأدوات .. إلخ) بين المجتمعات فالدول الكبيرة المتقدمة تمتلك رأس المال أكثر من الدول الأقل تقدما وبالتالي تمتلك إنتاجية أكبر.

٢- غير دائم وقابل للاستهلاك :

نتيجة كثرة الاحتكاك والاستخدام ويتعرض لنوعين من الاستهلاك (استهلاك مادي واستهلاك اقتصادي).

س : قارن بين : الاستهلاك المادي والاستهلاك الاقتصادي :

١- الاستهلاك المادي :

يرجع إلي استخدام رأس المال في الإنتاج يؤدي إلي هلاكه ماديا بشكل تدريجي فالآلات يصيبها التلف والتآكل بمرور الزمن نتيجة لكثرة الاستخدام.

٢- الاستهلاك الاقتصادي :

يرجع إلي التقدم الفني فتفقد الآلة قدرتها الإنتاجية بكفاءة لظهور آلات جديدة قادرة علي الإنتاج بتكلفة أقل.

- أو نتيجة لتغير الأذواق وتقلص الطلب علي السلعة بما يجعل الإنتاج غير اقتصادي.

أسئلة علي الفصل الثانى

س١ : قارن بين : ١- رأس المال الثابت ورأس المال الجاري.

٢- خصائص العمل وخصائص الطبيعة.

س٢ : بم تفسر:

١- العمل نشاط واعي وإرادي.

٢- استهلاك رأس المال الثابت.

س٣ : ضع علامة (✓) أو (×) مع التعليل :

١- كل الأعمال اليدوية تعتمد علي الجهد العضلي. ( )

٢- تتوقف التنمية الاقتصادية علي حجم رأس المال. ( )

٣- يشكل المكان والموقع قيود علي النشاط الاقتصادي. ( )

٤- يصاحب العمل شعور بالألم بالإضافة إلي المتعة والسعادة. ( )

٥- تمثل الطبيعة عنصرا دائما ولكنها محدودة الكمية. ( )

٦- رأس المال الثابت يمكن استخدامه مرات عديدة. ( )

س٤ : عرف المصطلحات الاقتصادية الآتية:

(العمل - رأس المال - الطبيعة)

الفصل الثالث: الدخل القومي

الدخل القومي: هو مجموع ما تحصل عليه عناصر الإنتاج من دخل خلال فترة معينة مقابل إسهامها فى تحقيق العملية الإنتاجية.

وينقسم الدخل القومي إلى نوعين هما :

١ـ **الدخل النقدى :** هو كمية النقود التى يتم الحصول عليها مقابل الإسهام فى العملية الإنتاجية خلال مدة معينه (سنة).

٢ـ **الدخل الحقيقى :** هو مقدار السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها فى السوق مقابل كمية من النقود (ويلاحظ أن الدخل الحقيقى أهم من الدخل النقدى سواء للفرد أو المجتمع أى سواء بالنسبة للدخل الفردى أم للدخل القومى) .

بم تفسر : ليس كل ما يحصل عليه الأفراد يعتبر دخلاً فى مفهوم الدخل القومى .

- لأن هناك متحصلات لا تعتبر دخلاً فالعبرة بالدخول المكتسبة نتيجة المشاركة فى العملية الإنتاجية وحدها دون غيرها من الإيرادات المتحصلة مثل مدفوعات التحويلات ومنها: (التبرعات - الهبات - الإعلانات الإجتماعية وإعانات البطالة) لأنها ليست مقابل خدمات إنتاجية .

موارد الدخل القومى

١ـ **الريع :** العائد الذى يحصل عليه صاحب الأرض مقابل خدماتها التى تساهم فى العملية الإنتاجية

٢ـ **الفائدة :** هى كل ما يدفع لصاحب رأس المال مقابل استخدامه أو استعماله وهى واجبة الأداء مهما كانت نتيجة الاستغلال من ربح أو خسارة مثل فوائد استثمار الأموال فى البنوك

٣ـ **الأجر :** هو الدخل الذى يحصل عليه العامل مقابل عمل يقوم بها وخدمة يؤديها

٤ـ **الربح :** المكافأة التى تمنح للعامل مقابل مساهمته ومشاركته فى العملية الإنتاجية

طرق قياس الدخل القومى

يمكن قياس الدخل القومى بثلاث طرق :

١- طريقة الناتج القومى
٢- طريقة الأنصبة الموزعة
٣- طريقة الإنفاق القومى

أولاً : طريقة الناتج القومي

للتعرف على الناتج القومي لا بد من معرفة الإنتاج القومي :

عبارة عن مجموع ما أنتاج فى الاقتصاد من سلع وخدمات نهائية خلال فترة معينه تقدر بسنة

تعريف الناتج القومي :

هو عبارة عن مجموع الإسهام الإنتاجى للمشروعات فى اقتصاد معين خلال فترة معينه (سنة).

لاحظ أن: يجب لقياس الإسهام الإنتاجى لأحد المشاريع فى الناتج القومى الاقتصار على ما يضيفه هذا المشروع إلى قيمة السلعة التى ينتجها .

الناتج القومي والازدواج المحسابى :

- إن مجموع إنتاج أى مشروع لا يعبر عن مقدار إسهام هذه المشروعات فى الإنتاج لأن هناك خطر ازدواج الحساب :

مثال : مشروع لإنتاج الصلب ومشروع لإنتاج السيارات ومن المعروف أن الصلب يدخل فى صناعة السيارات وبذالك فإن جزاءا من الصلب سيحسب مرتين مرة باعتباره إنتاجاً لمشروع الصلب ومرة ثانية باعتباره جزءا من مشروع السيارات.

- ولتجنب خطر الازدواج المحاسبى يجب أن يقدر الإسهام الإنتاجى للاقتصاد القومى على أساس ما يسمى بالقيمة المضافة أو قيمة الإنتاج المضاف .

لاحظ أن: - الناتج القومى يساوى القيمة المضافة أى قيمة الإنتاج الإجمالى مطروحاً منه قيمة الاستهلاك الوسيط.

(اى السلع والخدمات التى يستهلكها المشروع من إنتاج المشروعات الأخرى).

س : بم تفسر : ظهور مفهوم الناتج القومي :

- لتحديد حجم الإسهام فى النشاط الإنتاجى للاقتصاد القومى
- لتفادى خطر الازدواج المحاسبى

س : ماذا يحدث إذا كان هناك ازدواج محاسبى فى الإسهام الإنتاجى للاقتصاد القومي :

١- لن يظهر مفهوم الناتج القومى .

٢- لن يقدر الإسهام الإنتاجى للمشروعات بما يسمى بالقيمة المضافة .

٣- سيتم حساب السلع والخدمات مرتين .

ثانياً : طريقة الأنصبة الموزعة :

تهتم هذه الطريقة بحساب الدخل القومي من حيث توزيعه على عناصر الانتاج وتتمثل هذه الدخول فى :

١ـ دخول العمل: عبارة عن (أجور ومرتبات ومكافآت) مكتسبة من المشاركة فى العملية الإنتاجية .

٢ـ دخول ملكية : تتكون من (فوائد - أرباح - ريع).

يجب استبعاد ما يلى :

١- المتحصلات التى لا تساهم فى الإنتاج مثل : الإعانات الاجتماعية وإعانات البطالة

٢- الكسب والخسارة الرأسمالية

مثال : قد يبيع أحد الأفراد بعض أصوله منزلاً مثلاً بثمن أعلى من الذى أشتراه به وهو ينظر إلى هذا الكسب الرأسمالى كنوع من الدخل . ولكن الحقيقة أن هذا الإيراد لم ينتج عن الإسهام فى الإنتاج وهو لا يعدو أن يكون عمليه تبادل بين الأصول القائمة فى الاقتصاد القومى.

ثالثاً : طريقة الإنفاق القومى :

تعريفه : هو مجموع ما ينفق على الاستهلاك والاستثمار فى الاقتصاد القومى خلال فترة معينة.

س : بم تفسر : الدخل القومى يؤدى إلى ظهور الإنفاق القومى

لأن الدخل القومى يتم إنفاقه على الاستهلاك أو الاستثمار مما يؤدى إلى ظهور الإنفاق القومى

أشكال الإنفاق القومى

١ـ الاستهلاك: يعنى الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات مباشرة. وهو نوعان :

ـ الاستهلاك الخاص: أى الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات الفردية.

ـ الاستهلاك العام: ويقصد به أنفاق السلطات العامة بقصد إشباع الحاجات الجماعية . (من تعليم وصحة وأمن ومرافق وأبحاث علمية ..... إلخ) .

ـ لاحظ: الاستهلاك جزء من الدخل القومى للحصول على السلع وما يتبقى من الدخل يطلق عليه الادخار.

تعريـــف الادخـــار:

هو عملية تمثل الجزء المتبقى من الدخل والذى لم ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية.

ـ الاستثمـار: يقصد به الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية لكـى تستخدم فى الفترات القادمة . **ويتكون من:** (الإضافة إلى رأس المال الثابت ورأس المال المتداول)

١ـ رأس المال الثابت :

يقصد به الوسائل الإنتاجية التى تبقى فى العملية الإنتاجية أكثر من مرة دون تغيير فى شكلها أو خصائصها الإنتاجية (مثل الآلات والمنشآت).

٢ـ رأس المال المتداول: مثل المواد الخام والسلع نصف المصنوعة والمخزون السلعى

مفهوم متوسط الدخل: يقصد به متوسط ما حصل عليه كل فرد فى الدولة من دخل خلال عام.

أسئلة على الفصل الثالث

س١ : أكمل ما يأتى :

١) إن الإنتاج يعنى تحويل .... بحيث يكون أقرب إلى ....

٢) يمكن تقسيم الدخول إلى نوعين وهـما .... ، ....

٣) الدخل الحقيقى يمثل .... و .... التى يمكن الحصول عليها بالدخل .... ويتأثر الدخل الحقيقى بتغيرات ....

٤) الإنفاق القومى هو .... الإنفاق على .... و .... من الدخل القومى خلال فترة معينة.

س ٢ : قارن بين كل من :

١) الدخل النقدى والدخل الحقيقى

٢) دخول الملكية ودخول العمل

٣) الادخار والاستثمار

س٣ : بم تفسر :

١) مدفوعات التحويلات لا تدخل فى حساب الدخل القومى.

٢) الناتج القومى ليس هو الإنتاج القومى .

٣) إدخال الخدمات فى الإنتاج القومى.

٤) عملية الكسب والخسارة الرأسمالية لا تساهم فى الدخل القومى .

٥) الدخل الحقيقى أهم من الدخل النقدى .

جـ) ماذا يحدث إذا :

١ - كان هناك ازدواج محاسبى فى الإسهام الإنتاجى للاقتصاد القومى .

٢ - أسرف أفراد الشعب فى تبديد مدخراتهم

الفصل الرابع: المالية العامة ودور الدولة

تعريف المالية العامة:

هى فرع منن فروع علم الاقتصاد الذى يدرس دور الدولة فى تقديم الخدمات العامة والاجتماعية وكيفية تمويل ذلك عن طريق الإيرادات العامة وخاصة الضرائب .

تعبر المالية العامة عن التفسير الاقتصادى لدور الدولة فى الحياة العامة والأساليب المستخدمة لتحقيق هذه الأمور .

المالية العامة والنظم الاقتصادية: (دور الدولة ما بين التنظيم المركزى واللامركزية)

- تختلف النظرة المالية العامة بين كل نظام اقتصادى أخر على النحو التالى :

المالية العامة والدول التى تأخذ بالنظام المركزي	المالية العامة والدول التى تأخذ بالنظام اللامركزية
- لا تظهر بها المالية العامة للدولة لأن فكرة المالية العامة مختلطة بالتخطيط المركزى. - ولكن هذا لا يمنع وجود المالية العامة من (موازنة وضرائب) ولكنها مختلطة بالأسعار الجبرية التى تفرضها الحكومة المركزية. - يختفى أو يتضاءل دور السوق .	- تظهر خلاله أهمية المالية العامة أى دور الدولة فى تقديم الخدمات العامة والاجتماعية والتى يعجز عن تقديمها السوق لتكلفتها الباهظة . - يلعب السوق دور رئيسى فى هذا النظام (اقتصاد السوق)

أنواع الحاجات

خاصة — عامة — اجتماعية

١- الحاجات الخاصة أو الفردية :

- تخضع لمبدأ القصر أو الاستئثار
- كما أن توسيع نطاق الإفادة بها إلى الآخرين يتطلب تحمل أعباء إضافية أو منع الآخرين الاستفادة منها مثل (المأكل والملبس والمسكن)
- مد الخدمة للغير يتطلب أعباء إضافية.

٢- الحاجة العامة . و تنقسم إلى :

أ- عامة مطلقة .

- يشيع نفعها على الأفراد بمجرد توافرها و لا يمكن من الآخرين من الاستفادة بها .

مثل العدل و الأمن . - مد الخدمة لا يتطلب أعباء إضافية.

ب ـ عامة تخضع لمبدا القصر.

- يمكن منع الآخرين من الاستفادة بها مثل مد جسر على نهر لمزرعة خاصة .
- مد الخدمة لا يتطلب أعباء إضافية.

٣ـ الحاجات الإجتماعية :

- فى ظاهرها فردية. - تخضع لمبدأ القصر. - مد الخدمة يتطلب أعباء إضافية.
- لها نفعاً عاماً على الآخرين بحيث لا يمكن تجاهل هذا الأثر عليهم مثل: التعليم والصحة.

قصور السوق عن توفير الخدمات العامة والاجتماعية :

- يقوم السوق أساساً على مبدأ (المصلحة الذاتية والاختيار الحر سواء للمستهلك أو المنتج) .

وذلك عن طريق العرض والطلب وهذا الأسلوب يصلح لإشباع الحاجات الخاصة وليس للحاجات العامة والاجتماعية ولذلك كان لابد من تدخل الدولة لتوفير هذه الحاجات والخدمات باستخدام أسلوب السلطة أو القهر القانونى .

أسباب قصور السوق عن توفير الخدمات العامة :

١- اعتماد كل فرد على غيره من الأفراد .
٢- طالب الخدمة هو الذى يتحمل تكلفتها ولا يشارك الأفراد أحد فى تحمل نفقاتها.
٣- يمكن للإفراد الاستفادة منها بدون تكاليف متى توفرت
٤- لا يمكن منع الآخرين من الاستفادة منها

مثال : (النظافة العامة للطرق أو الحى أو الدفاع عن الوطن) .

ولذا تصبح الوسيلة الوحيدة لتوفير هذه الخدمات العامة عن طريق الدولة ويتحمل الأفراد تكاليفها خضوعاً للسلطة والقهر عن طريق الضرائب وغيرها .

أسباب قصور السوق عن توفير الخدمات الإجتماعية :

- ليس بإمكان كل الأفراد القيام بها . - لا يصلح السوق وحده لإشباع الحاجات .

ولذا نقول : أن السوق لا تصلح وحدها لإشباع الحاجات الإجتماعية وانه حتى فى النظم التى تأخذ بنظام السوق فإنه لا بد للدولة التدخل وتقديم الخدمات العامة والاجتماعية (وهذه هو مجال المالية العامة)

ـ دور الدولة فى النشاط الاقتصادى :

(ويقصد به تحديد المجالات الاقتصادية التى تتدخل فيها الدولة)

أ) إشباع الحاجات العامة والاجتماعية :

تقوم الدولة بتوفير الخدمات العامة كما تتدخل لإشباع الحاجات الاجتماعية التى يعجز السوق عن إشباعها ولكن دون إلغاء أو استبعاد السوق نهائياً ، بل يمكن الاعتماد على السوق مع توفير بعض الترتيبات والضمانات الخاصة المكملة لها .

مثال : إنشاء الدولة للمستشفيات الحكومية إلى جانب المستشفيات الخاصة

١- تقديم الإعانات للفقراء والمحتاجين من المرضى

٢- دعم البحوث العلمية

٣- تقدم الدولة أنواع من التأمين الصحى .

ب) تحقيق الاستقرار والنمو الأقتصادى :

- كان الرأى السائد حتى مطلع القرن الحالى هو ترك النشاط الاقتصادى فى حرية تامة فى يد الأفراد وكان دور الدولة يقتصر على (توفير الحماية والأوضاع القانونية) للنشاط الاقتصادى .

- ولكن مع ظهور الازمات الاقتصادية الكبرى التى أدت إلى (أرتفاع نسبة البطالة والتضخم الشديد ، والكساد). كل ذلك أدى على ظهور تدخل الدولة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادى.

عن طريق :

١- توفير فرص العمل والاستقرار العملة الوطنية فى مواجهة أسعار العملات الأخرى .

٢- تحقيق معدلات من النمو والتنمية الاقتصادية .

٣- التأثير فى ظروف الاستثمار وفى شروط الائتمان (أى القروض)

جـ) تحقيق عدالة التوزيع :

لا يقتصر دور الدولة على توفير السلع والخدمات والعامة والاجتماعية بل أن الدولة تتدخل أيضاً لتحقيق مزيد من العدالة فى توزيع الدخل القومى بين الأفراد عن طريق:

١- التأثير فى توزيع المزايا والأعباء على المواطنين بشكل يساعد على تقريب الفوارق بين الطبقات ويزيل الإحساس بالظلم بين الأفراد .

٢- مراعاة اختلاف الإسهام فى إنتاج ودفع عملية النمو فليس من يعمل كمن لا يعمل.

٣- توفير فرص عمل متساوية لجميع المواطنين دون تمييز بين الأفراد بسبب اللون أو الدين أو النسب أو الإرث.

الخصخصة

أهم الدعائم الرئيسية للنظام الاقتصادى الرأسمالى :

١) بالنسبة لملكية وسائل الإنتاج فى المجتمع :

- تسود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فى المجتمع بمعنى أن تكون غالبية وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة للإفراد أو الجماعات وهذا يعنى فى المقابل الحد من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى أقل حد ممكن.

- ويقوم هذا المبدأ على اليقين بأن الأفراد (القطاع الخاص) هم الأكثر من الدولة ومؤسساتها العامة فى القدرة على التشغيل الأمثل لموارد المجتمع بما يحقق صالح المجتمع ككل .

٢) بالنسبة للهدف فى المباشر من القيام بعملية الإنتاج (أو الاستهلاك)

- يعتبر تعظيم العائد الشخصى هو الهدف المباشر الذى يبتغيه كل فرد أو جماعة من قيامه بنشاطه الإنتاجى (سواء كان سلعة أو خدمة) أو نشاطه الاستهلاكى .

- فالحافز الفردى والمبادرة الفردية يعتبران بمثابة المحرك الرئيسى لكل نشاط اقتصادى بشرط ضمان وجود المنافسة الحرة .

٣ـ بالنسبة لكيفية اتخاذ القرارات :

- يعتبر إليه قوى السوق (أو إليه الائتمان) هى الآلية الرئيسية التى يعتمد عليها المنتجون والمستهلكون فى اتخاذ قراراتهم بهدف تعظيم عائدها الشخصى .

-بمعنى أخر يتوقف اتخاذ قرارات الإنتاج والاستهلاك على الائتمان السائد (أو المتوقعة) والتى تتحدد وفقاً للتفاعل الحر لقوى العرض والطلب فى سوق تسوده المنافسة .

تعريف الخصخصة :

- تعنى إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص فى ملكية وإدارة وسائل الإنتاج فى المجتمع .

الخصخصة صوراً متعددة أهمها ما يلى :

أ) خصخصة الملكية :

من خلال تحويل جزء من وسائل الإنتاج المملوكة للدولة (القطاع العام) إلى ملكية القطاع الخاص (أفراد أو جماعات) وطنياً كان أم أجنبياً .

ب) خصخصة الإدارة (من خلال) :

١- احتفاظ الدولة بالملكية والإدارة مع التوسع فى التعاقد مع القطاع الخاص للقيام بمهام الإدارة بالكامل أو التوسع فى تأجير الوحدات للقطاع الخاص أو التوسيع فى إبرام عقود التوريد المختلفة وعقود أداء الخدمات من القطاع الخاص .

٢- احتفاظ الدولة بالملكية والإدارة مع إجراء تغيير جذرى فى أسلوب الإدارة على نحو مماثل لأسلوب الإدارة فى القطاع الخاص مثل (أساليب التعيين وإنهاء الخدمة أساليب الثواب والعقاب - إمكانية إنهاء الخدمة)

جـ) السماح للقطاع الخاص :

بإنشاء وتملك وإدارة مشروعات كانت تتبع المرافق العامة المملوكة للدولة مثل (مشروعات إنشاء وإدارة الطرق ومحطات توليد الكهرباء ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي).

لاحظ أن:

أن الخصخصة لا تعني كما يعتقد البعض تراجع دور الدولة في إدارة شئون المجتمع وإنما هي تعني إعادة هذا الدور بان تترك هذا الدور إلي القطاع الخاص علي أن تتفرغ الدولة لوضع السياسات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم لقيام القطاع الخاص بهذا الدور وتفعيله ورقابته.

المالية العامة والديمقراطية السياسية :

لاحظ أن :

١- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يتم عن طريق استخدام السلطة أو القهر القانوني (وذلك لأن إشباع الحاجة العامة والاجتماعية لا يتم عن طريق الرضاء التطوعي للأفراد).

٢- الدولة ليست كيانا متميزا من أنواع خاصة من البشر بل هي تضم أفراد المجتمع العاديين والذين يمثلون مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الحكومية.

س : ماذا يحدث إذا : مارست الدولة دورها المالي في غياب الديمقراطية السياسية :

ج/ سوف تتحول هذه السلطة إلي وسيلة لإشباع الرغبات الخاصة بالأفراد باسم المصلحة العامة.

س : بم تفسر ... ارتباط الديمقراطية السياسية في العالم بموضوع الضرائب.

ج/ الشعوب أصرت علي الا تفرض عليها الضرائب دون موافقة ممثلين عليها ودليل ذلك:

١- معظم الدساتير في العالم تقر بأن الضرائب لا تفرض أو تعدل إلا بقانون يوافق عليه ممثلي الشعب.

٢- والشعوب لا توافق علي ما يفرض عليها من ضرائب بل يجب أيضا أن يختار التي تنفق عليها هذه الضرائب حتي لا تهدر أموالهم في استخدامات لا طائل من ورائها.

عناصر المالية العامة

النفقات العامة | الإيرادات العامة | الموازنة العامة

أولاً : النفقات العامة :

المقصود بالنفقات العامة : المبالغ التي تنفقها الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة بقصد إشباع الحاجات العامة والاجتماعية.

أهداف وأسس النفقات العامة ..

١- تحقيق نفع عام في إشباع حاجات عامة أو اجتماعية.

٢- لا يجوز أن تنفق الدولة مبالغ لتحقيق منافع خاصة لبعض الأفراد لما يتمتعون به من نفوذه سياسي أو غيره.

٣- أن حجم الدولة في النفقات العامة يختلف من دولة إلي أخري.

٤- اعتقد البعض أن هناك مبدأ لتزايد النفقات العامة . والسبب في ذلك ما عرفه العالم من تزايد مستمر في حجم النفقات العامة للحكومات لاتساع مجالات نشاطها.

٥- وقد بدأت في السنوات الأخيرة دعوة ترى ضرورة تحجيم دور الدولة أو الحد من التزايد من النفقات العامة ، وذلك لتخفيف أضرار البيوقراطية ومظاهر عدم الكفاءة في الأجهزة الحكومية.

مبدأ أولويات النفقات العامة ..

١- أن تحدد الدولة (السلطات العامة) حجم الأنفاق الذي ترغب فيه الدولة تحقيقا لدورها في المجتمع.

٢- وعلي ضوء ذلك تضع الدولة سياستها لتوفير الإيرادات العامة.

(وبذلك تختلف المالية العامة للدولة عن المالية الخاصة للأفراد)

جهات الإنفاق (المختص بالنفقات العامة)

الحكومة المركزية :

ويطلق علي نفقات الحكومة (النفقات الحكومية).

الهيئات الحكومية :

مثل مجالس المدن والقري والمحافظة. (وتسمي بالنفقات المحلية).

ثانياً : الإيرادات العامة :

تعريفها ...

تلجأ الدولة في سبيل تغطية نفقاتها إلي الحصول علي مبالغ أو إيرادات من مصادر متعددة.

أشكال الإيرادات العامة

أولاً : الإيرادات السياسية ...

تستخدم الدولة سلطتها السيادية في سبيل الحصول عليها أو بقوة القهر القانوني التي تباشره الدولة علي مواطنيها والمقيمين علي أرضها ومنها :

١ـ الرسوم ...

وهي مبالغ تفرض مقابل خدمات يحصل عليها الفرد من الدولة (مثل استخراج جواز سفر أو رخصة قيادة أو خدمات صحية وتعليمية).

٢ـ إيرادات الدولة من ممتلكاتها ...

مثل قطاع البترول والثروات المعدنية .. الخ

٣ـ الأقراض العام ...

وهو يبدو في ظاهرة اختيار وهو يخفي عنصرا من عناصر الإكراه لأن الدين العام (أي الاقتراض العام) يسدد في الغالب من عائد الضرائب التي تفرض في المستقبل (ولذلك يمثل الدين عام نوعا من الضرائب المؤجلة).

٤ـ الضرائب ...

الضريبة هي اقتطاع مالي من دخول وثروات الأشخاص الاقتصادية تحصل عليها الدولة جبرا منهم بمقتضي مالها من سلطة سيادية وقانونية دون مقابل لدافعها.

س: بم تفسر ... الضرائب من أهم الإيرادات السيادية للدولة.

ج/ لأن الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة فضلا عن أنها من أبرز مظاهر سيادة الدولة علي مواطنيها.

- وهي تفرض جبرا علي الأفراد دون فائدة أو نفع مباشر منها.

س: ما هي اهم المبادئ القانونية للضرائب ؟

١- لا تفرض إلا بمقتضي قانون عام ولا يعفي منها أحد إلا بقانون.

٢- المساواة بين المولين في المعاملة أمام الضرائب.

٣- الضريبة إسهام من الأفراد في تحمل النفقات العامة وليست عقوبة عليهم ، وبالتالي تختلف الضريبة اختلافا تاما عما يحدث احيانا من مصادرة الأموال.

س : ما هي أهم مبادئ كفاءة السياسة الضريبية ؟

ج / لتحقيق هدف كفاءة السياسة الضريبية هناك عدة مبادئ يجب مراعاتها أهمها :

أ- مبدأ العدالة والمساواة :

أي يتم توزيع أعباء الضرائب علي الأفراد مع مراعاة ظروفهم النسبية من حيث قدرتهم علي الدفع ، ومعاملة المكلفين ذوي الظروف المتماثلة بنفس المعاملة.

ب- مبدأ الكفاية ...

أي توفر الضرائب حصيلة كافية لمواجهة النفقات العامة.

جـ- مبدأ الملائمة ...

أي بمعني أن يتم تحصيلها بالأسلوب والمواعيد المناسبة للممولين دون إرهاق من ناحية أو تهاون وتيسير التهرب من ناحية أخري.

د- مبدأ اليقين ...

تتحدد القواعد الخاصة بفرض الضريبة وحسابها وتحصيلها بشكل واضح سهل ودقيق.



الرأي القديم ...

يري أن دفع الضرائب يرتطب بالمنفعة التي يحققها الفرد لذاته من خدمات الدولة له في مجالات الأمن والعدالة والاستقرار (ولذلك فالغني يدفع أكثر من الفقير).

الرأي الحديث ...

يري أن دفع الضرائب لا يرتبط بفكرة المنفعة وإنما بالقدرة علي الدفع (تقاس القدرة علي الدفع بما يحققه الممول من دخل سنوى) لذلك فالغني يدفع أكثر من الفقير.

تقسيمات الضرائب

من حيث الوعاء الضريبى	علي الأشخاص	ومن أهمها ضريبة الرؤوس
	علي الأموال	وهو شكل من الضرائب كان معروفا في الماضي
من حيث الأسعار	ضرائب نسبية	يتحدد سعرها بنسبة معينة من الوعاء (النوع) الخاضع له الضريبة دون تغير في هذه النسبة مهما زاد أو قل هذا الوعاء.
	ضرائب تصاعدية	أي تفرض بنسبة متصاعدة مع زيادة قيمة الوعاء (النوع) الخاضع للضريبة وفي هذه الحالة فإن الضريبة تفرض بشرائح بحيث يزيد سعر الضريبة مع الارتفاع من شريحة أعلي في الوعاء الخاضع له الضريبة.
من حيث	ضرائب مباشرة	- تفرض علي الدخل (أو الثروة) بمناسبة الحصول عليها. - ومن أمثلتها في مصر : ١- الضريبة الموحدة علي الدخل الأشخاص الطبيعيين. ٢- الضريبة علي أرباح شركات الأموال : (مثل الشركات المساهمة)

الضرائب مباشرة أو غير مباشرة	ضرائب غير مباشرة	- وهي تفرض علي الدخل عند انفاق. - ومن امثلتها : ١- الضريبة العامة علي المبيعات. ٢- الضريبة الجمركية.

ثالثاً : الموازنة العامة :ـ

تعريفها ..

- تعرف بأنها الوثيقة القانونية والحاسبية التي تبين النفقات العامة التي ستقوم بها الدولة والموارد المالية التي ينتظر أن تحققها لفترة قادمة (تقدر بسنة ميلادية).

س: بم تفسر : ضرورة مراقبة السلطة التشريعية للنشاط المالي في الدولة.

ج/ حتى لا تفرض ضرائب علي الشعب دون موافقة ممثلي الشعب.

- ولمراقبة الحساب الختامي حتي تتأكد السلطة التشريعية أن لكل بند في الموازنة قد انفق في المكان المخصص من أجله.

مبادئ الموازنة العامة

١ـ مبدأ سنوية الموازنة ..

أي أن الموازنة توضع لسنة مالية قادمة لا أكثر حتي يسهل التنبؤ بالنفقات والإيرادات العامة وحتي تسهل عملية المراقبة المستمرة علي الموازنة من قبل المجالس الشعبية.

ولكن ...

لا يمنع من وجود موازنة توضع لعدة سنوات . مثل (الخطة الخمسية) وتبدأ السنة المالية في مصر في أول يوليو من كل عام.

٢ـ مبدأ وحدة الموازنة ..

- أي يجب أن تدرج النفقات وإيرادات الدولة في وثيقة واحدة (أي الموازنة العامة للدولة) حتي تعطي فكرة متكاملة عن نشاط الدولة.

٣ـ مبدأ توازن الموازنة ..

أي يجب أن تكون الإيرادات العامة للدولة كافية لتغطية النفقات العامة (وبالتالي توازن الموازنة العامة).

٤ـ مبدأ عمومية الإيرادات العامة ..

- يجب أن تظهر (توضح) الموازنة جميع النفقات والإيرادات بشكل مفصل دون إجراء مقاصة بين إيرادات أي مرفق ونفقاته.
- فالإيرادات العامة تعتبر موردا للنفقات العامة دون تخصيص بمعني أن لا يخصص إيراد معين لتمويل إنفاق معين.
- فبمجرد دخول الإيرادات العامة في الخزانة تفقد ذاتيتها وتعتبر إيراد عاما لتمويل النفقات دون الربط أو التمييز.

أسئلة الباب الرابع

س١ : قارن بين ...

١- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

٢- الحاجات الخاصة والحاجات العامة.

٣- الرسوم والضرائب.

٤- التنظيم اللامركزية والتنظيم المركزى.

٥- الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية.

٦- فرض الضرائب والمصادرة الأموال.

٧- مبدأ سنوية الموازنة.

٨- مبدأ توازن الموازنة.

س٢ـ: ضع علامة (✓) أو علامة (×) أمام العبارات الآتية مع التعليل :

١- ترتبط الدولة في توزيع الضرائب بفكرة المنفعة حاليا. (   )

٢- يمكن أن يتسع نطاق الخدمات الاجتماعية ولا يقتصر علي التعليم والصحة.()

٣- اعتمد تنظيم السوق في إشباع الحاجات علي مبدأ المصلحة الذاتية والاختيار الحر للمستهلكين والمنتجين وهذا أسلوب يصح في توفير الخدمات العامة الاجتماعية. ( )

٤- من الضروري أن يكون تدخل الدولة في إشباع الحاجات الاجتماعية عن طريق استبعاد السوق الكلية. ( )

٥- الضريبة علي المبيعات ضريبة تصاعدية. ( )

٦- الخدمات الاجتماعية لا ينطبق عليها مبدأ القصر. ( )

س٣ : بم تفسر ...

١- الحاجات الخاصة خاضعة لمبدأ القصر والاستئثار.

٢- ضرورة مراقبة السلطة التشريعية للنشاط المالي للدولة.

٣- تعتبر المالية العامة عن التفسير الاقتصادي لدور الدولة في الحياة العامة.

٤- عجز السوق عن توفير الخدمات العامة والاجتماعية.

س٤ : أجب عما يأتي ...

١- اذكر أهم مبادئ كفاءة السياسة الضريبية.

٢- ماذا يحدث إذا ... كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة.

٣- لو كانت مأمور ضرائب وطلب منك تحصيل الضرائب من أحد الأحياء فما هي الأسباب التي تتبعها في عملية تحصيل الضرائب.

٤- وضح ... دور الدولة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

٥- وضح كيف تقوم الدولة بتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي علي أفراد المجتمع.

س٥ : ما النتائج المترتبة على :

١- التوسع في الانفاق العام.

٢- مماطلة الممولون في دفع الضرائب المستحقة.

س٦ : ماذا يحدث إذا ..

١- امتنع الممولين عن دفع الضرائب.

٢- لم تتدخل الدولة لتوفير الخدمات العامة.

س٧ : ما المقصود بالمفهوم الاقتصادي الآتي :

(توازن الموازنة - الرسوم - المالية العامة - النفقات العامة).

الفصل الخامس: النقـــود والبنـــوك

التبادل وظهور النقود :

أ] المقايضـــة: وهي مبادلة شيء في مقابل شيء أخر (وهي بذلك تعتبر الصورة الطبيعية والبسيطة للتبادل والتي كانت تستخدم فى المجتمعات البدائية).

لاحـــظ أن :

المقايضة كانت نافعة ومفيدة في المجتمعات البدائية حيث (عدد السلع قليل ` وأنواع السلع محدودة وحاجات الأفراد بسيطة وغير معقدة).

أهم عيوب نظام المقايضة

١ـ التوافق المتوازن والمزدوج في الرغبات :

تفترض المقايضة توافق رغبات المتعاملين في نفس الوقت (فينبغي أن يرغب كل من الطرفين في الحصول علي السلعة التي في يد الطرف الأخر مقابل التنازل عن السلعة التي في يده في نفس الوقت وبنفس المقدار).

٢ـ لا تقدم المقايضة وسيلة صالحة لتقسيم السلع :

فأي كمية من سلعة (أ) تتقايض مقابل السلعة (ب) لذلك فهي لا تصلح عندما تتعدد السلع.

٣- تعجز المقايضة عن تقديم وسيلة صالحة للاختزان القيم : فقد تكون السلعة سريعة التلف فيضطر الفرد إلي الإسراع في استهلاكها دون حاجة إليها او يتنازل عنها دون مقابل مناسب.

لاحـــظ أن :

أدت عيوب المقايضة إلي ظهور نظام النقود التي تمكنت من أن تقدم للمتعاملين الخدمات التي عجزت عنها المقايضة.

تطور النقود (أنواع النقود)

أولاً : النقود السلعية :

- هي سلعة ذات قبول عام تم استخدامها كمقياس للقيمة ووسيط للتبادل فاكتملت لها الوظائف الأساسية.

- بذلك تكون هذه السلعة اكتسبت وظيفة الوسيط في التبادل بالإضافة إلي وظيفة مقياس القيمة.

أهم المشاكل التي واجهت النقود السلعية :

١- القابلية للسرقة.
٢- القابلية للتلف والحريق.
٣- القابلية للموت مثل الحيوانات.
٤- ضعف القابلية للتخزين مدة طويلة.

ثانياً : النقود المعدنية : لتفادي عيوب النقود السلعية ظهرت النقود المعدنية وتتصف بـ :
١- تقبل التخزين دون تلف أو خسارة.
٢- قابلة للتجزئة.
٣- يسهل حملها واخفاؤها إذا لزم الأمر.

ثالثا : النقود الورقية .

مع استمرار الدور البارز للتجار بإيداع الذهب و الفضة لدى الصياغ ثم البنوك مقابل إيصالات آو أوراق تجارية و بدلًا من تداول الذهب و الفضة بين المتعاملين .

رابعا : النقود الائتمانية .

عمدت البنك إلى التوسع في نشاطها ببحث أصبح المتعاملون يقبلون ديون البنوك في تعاملهم نظرا للثقة الكاملة فيها

س : اذكر أهم متطلبات تشغيل هذه النوع من النقود ؟

١- بنية أساسية في الجهاز المصرفي أي يحتاج إلي بنوك متطورة.
٢- يحتاج إلي محال تجارية حديثة تتوافر لديهم الوسائل الإلكترونية المجهزة لاستخدام هذا النوع من النقود.
٣- يتطلب شبكات إلكترونية للتعاملات بين البنوك بعضها البعض والبنوك والمحال التجارية.

وظائـــف النقـــود

١ـ النقود وسيط في التبادل :

س : بم تفسر .. النقود وسيط في التبادل ؟

- لأن النقود تتمتع بالقبول العام في المبادلات والجميع يقبلون التنازل عن سلعهم أو خدماتهم المعروضة للبيع مقابل الحصول علي النقود.

س : ما النتائج المترتبة علي .. قيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل ؟

١- اتساع حجم المبادلات وتنوعها.

٢- ساعدت علي انتشار مبدئي التخصص وتقسيم العمل وما لهما من تأثيرات إيجابية علي الاقتصاديات المختلفة.

٢ـ النقود مقياس للقيمة :

- يتم التبادل في الاقتصاد الحدث بين العديد من السلع والخدمات التي تعرض في السوق وهي سلع غير متجانسة ومن ثم فإنه لابد عند إجراء تبادل بينا (أي السلع والخدمات) من إجراء مقارنة بينا قيمتا وذلك باستخدام وحدة قياس واحدة وإلا تعقدت المقارنات.

- وتقوم النقود بتقدير قيم مختلف السلع والخدمات بوحدات نقدية.

س: ضع علامة (✓) أو (×) ترتبط القوة الشرائية العامة للنقود بتمتعها بالقبول العام من افراد المجتمع :

- لان من يحوز (يمتلك) النقود يستطيع أن يحصل علي ما يشاء من سلع وخدمات معروضة للبيع.

- وكل من يعرض سلعة أو خدمة للبيع يقبل التخلي عنها مقابل الحصول علي النقود.

٣ـ النقود مخزن للقيمة :

س : بم تفسر .. النقود قنطرة (الرابط) تصل الحاضر بالمستقبل ؟

- لأن النقود لها قوة شرائية عامة في الحال (الحاضر) والمستقبل وهي تعطي حائزها الحق في الحصول علي ما يشاء من السلع والخدمات المعروضة في المستقبل (ولذلك فالنقود تقوم بوظيفتها كمخزن للقيمة) وإنها أصبحت الرابطة التي تصل الحاضر بالمستقبل.

لاحــــظ أن :

استقرار الأسعار يؤدي إلي استقرار لقيمة النقود وهذا شرط ضروري لقيام النقود بوظيفتها كمخزن للقيمة وبدونها يتعرض الاقتصاد القومي والمبادلات والادخار للاهتزاز والتدهور.



النقود والقبول العام

تعريف النقود: هي كل شيء يتمتع بالقبول العام من أفراد المجتمع ويقوم بالتالي بوظائف الوسيط في التبادل ومقياس القيم ومخزن للقيمة في أن واحد.

س: بم تفسر : تتمتع النقود بالقبول العام من الأفراد ؟

لأن النقود تقبل ي التعامل لاعتقاد كل فرد أنها تتمتع بهذا القبول العام لدي كل فرد أخر فكل فرد يقبل التعامل بها لانه يعتمد إن غيره سوف يقبلها وبالتالي يقبلها الجميع.

٢- بطاقات الحسم (الخصم) الفوري ..

وتختلف عن السابقة في أنها لا تمنح حاملها ائتمانا (أي قروض) بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك علي الفور.

كما يحدث بالنسبة لبطاقات الصرف الألي ATM.

٣- بطاقات الصرف الآلي :

وهي بطاقات تعطي لصاحبها ميزة صرف النقود من شبابيك إلكترونية معدة خصيصا لهذا الغرض في الكثير من البنوك وفروعها.

مميزاتها :

١- يستطيع حامله أن يحصل علي مقدار النقدية المتفق عليه من البنك الذي يصدرها في أي وقت حتي بعد إغلاق البنوك لأبوابها.

٢- أصبحت منتشرة كثيرا وبالقرب من الأسواق خاصة المركزية مما يسر التعاملات كثيراً.

٣- ويحق لحاملها أيضا الصرف من شبابيك بعض البنوك في خارج أسواق الدولة المصدرة لها (كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبى).

٤- البطاقات المدفوعة القيمة مقدما :

وهي البطاقات التي تم دفع قيمتها مقدما عند شرائها وتخزن فيها قيمتها والتي تكون من فئات مختلفة.

مثل: (البطاقات التي تستخدم في التليفون ووسائل النقل).

هذه البطاقات تستخدم لمرة واحدة أو عدة مرات حسب القيمة المخزنة فيه والغرض من الاستخدام أو مدته.

س: ما هي أهم الملاحظات علي المدفوعات (البطاقات) الإلكترونية ؟

١- أن استخدام هذه البطاقات في تزايد مستمر وبمعدلات مرتفعة خاصة بطاقات الائتمان والصرف الالي لدرجة أن البعض يزعم أننا الان قد نشهد ما يعرف بالمجتمعات غير النقدية.

٢- أن هذه البطاقات في ذاتها ليست نقود وإنما هي وسائل إلكترونية للتعامل في النقود إذ تعتمد التسوية النهائية للتعاملات علي النقود الورقية ومن ثم لا تتمتع بخاصتي النهائية والالتزام.

بـ النقود الإلكترونية ...

وتضم هذه النقود حتى الآن نوعين :

الأولي البطاقات الذكية :

هي بطاقات يثبت عليها شريط ممغنط عليه شريحة الكترونية أو أكثر تمثل حاسبا صغيرا مزودا بذاكرة ويكون قادرا علي تخزين واسترجاع ومراجعة البيانات المسجلة عليه.

ويتم تحميل هذه البطاقة بقيمة معينة من حساب العميل وكذلك كافة البيانات الشخصية الخاصة به.

وعند التعامل بها يتم تمريره علي الة قارئه له ويتم خصم قيمة التعاملات دون الحاجة لقيام المشتري بالتوقيع أو حمل ما يثبت شخصيته.

مميزات هذه البطاقة :

ليست في حاجة إلي استعمال النقدية وتوفير الجهد ومن ثم تيسير التعاملات كثيرا.

ويطلق عليها المحفظة الرقمية لأنها تحمل قيما رمزية تعبر عنها أرقام معينة.

الثانية .. النقود الرقمية :

- وهي نقود تأخذ صورة نبضات كهرومغنايطسية يحملها كارت ذكي علي النحو السابق أو علي الهارد درايف للحاسب الشخصي.
- وكل ما يفعله العميل هو الضغط علي أرقام معينة لتسوية المعاملات أو الإضافة إلي الحاسب أو النقل من حساب لأخر.

ثالثا : النقود الورقية (البنكنوت) :

- (ومع استمرار دور التجار) في تطوير أشكال النقود فضل التجار أيداع الذهب والفضة لدي الصياغ ثم البنوك في خزائن أمنة مقابل ايصالات (أو أوراق تجارية).
- وبدلا من تداول الذهب والفضة أصبح التجار يقبلون تسوية (إتمام) معاملاتهم التجارية فيما بينهم مقابل هذه الايصالات الممثلة للذهب أو الفضة الموجودة في البنوك نظرا لسهولة تداولها (اقصد الايصالات) واصبح حامل هذه الاوراق (الايصالات) مالكا لقيمة ما هو مدون بها من ذهب أو فضة . بل وتلتزم البنوك أمامه بالوفاء بالدفع (وهذه هي بداية ظهور النقود الورقية).

رابعا : النقود الائتمانية (نقود الودائع) :

- عمدت البنوك إلي التوسع في نشاطها بحيث أصبح المتأملون يقبلون ديونا أو التزامات البنوك في تعاملهم التجاري نظرا للثقة الكاملة في البنوك.

وقد أدي هذا إلي ظهور شكل جديد لنقود (النقود الائتمانية) يرتبط بفكرة الدين او الالتزام علي البنوك.

المقصود .. بالنقود الائتمانية :

ظهرت عندما توسعت البنوك في نشاطها بحيث أصبح المتعاملون يقبلون ديون أو التزامات البنوك في تعاملهم نظرا للثقة الكاملة فيها مما أدي إلي ظهور شكل جديد النقود يرتبط بفكرة الدين أو الالتزام علي البنوك مما أدي إلي ظهور النقود الإئتمانية.

المدفوعات الإلكترونية

أ- الوسائل الالكترونية للمدفوعات :

تستخدم هذه الوسائل لتسوية المدفوعات المترتبة علي التعاملات التي تتم بين الأفراد بعضهم البعض أو بينهم وبين المؤسسات الاقتصادية والتجارية.

أكثر هذه الوسائل انتشار أو أهمية (البطاقات البلاستيكية).

س: ما هي أهم أنواع وخصائص البطاقات البلاستيكية ..

١- البطاقات الائتمانية :

- تمنح هذه البطاقات حاملها ائتمانا (أي قرضا) لمدة معينة وفقا للشروط المتفق عليها بحيث يستطيع أن يستخدمها لشراء ما يشاء من سلع وخدمات من السوق في الداخل والخارج.

مزاياها: ١- إعفائهم من دفع فوائد لمدة محددة قد تصل إلي قرابة الشهرين إذا ما سددوا قيمة الائتمان كاملة خلال هذه المدة.

٢- لا يلتزم العميل بالسداد الكامل لقيمة الائتمان بالكامل بعد انتهاء المدة السابقة (أي الشهرين) بل قد يسدد نسبة معينة تحددها الجهة المصدرة للبطاقة وقد تكون ١٠٪ أو ٥٪.

٣- يستطيع العميل هذه البطاقة في الشراء في الأسواق الخارجية أيا كانت العملة المستخدمة ويسوي قيمة معاملاته في النهاية بالعملة الوطنية التي أصدرت علي أساسه البطاقة (أي لا يلتزم بأن يسدد بالنقد الأجنبي).

لاحظ أن :
هذه البطاقات تصدر عن جهات عديدة بعضها مصرفي والبعض الأخر غير مصرفي.

من أشهر أنواع هذه البطاقات :

١- الفيزا. ٢- الماستر كارد.

البنوك (المصارف) :

هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمه في إقراض الأفراد والمشروعات.

س: بم تفسر .. تعتبر البنوك مؤسسات مالية وسيطة :

تعتبر مؤسسات مالية لأنها تقوم بالتعامل في الأموال (اقتراض وإقراض).
تعتبر مؤسسات وسيطة لأنها تقوم بالوساطة بين جمهور المدخرين وجمهور المستثمرين.

س: بم تفسر .. أهمية الوساطة المالية للبنوك :

١- تستطيع البنوك (المؤسسات المالية) تجميع أحكام كبيرة من المدخرات (الأموال) من صغار المدخرين.
٢- تسهيل البنوك عملية الاتصال بين المدخر والمستثمر.
٣- كما أن البنوك تقلل من نسبة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المدخرون.
٤- تساعد علي زيادة حجم الاستثمارات في المجتمع (الدولة) وزيادة قدرته علي الانتاج.

أنـــــواع البنـــــوك

١- البنوك المركزية :

- هو قمة الجهاز المصرفي.
- من أهم وظائفه الحيوية التي يقوم (إصدار - النقود - بنك الحكومة - بنك البنوك وضع وإدارة السياسة النقدية في الدولة بما لديه من وسائل الرقابة الكمية والنوعية).

٢- البنوك التجارية :

- هو بنك نشاطه عام وغير متخصص يتلقي إيداعات الأفراد ويمنحهم القروض لكافة الأفراد بل أصبح يقوم بالعديد من الأنشطة التي تدر عليه عائدا كبيرا.

٣- البنوك المتخصصة :

وهي بنوك تخصص في منح الائتمان (أي القروض) لنوع محدد من النشاط دون غيره مثل : (البنوك العقارية - الزراعية - الصناعية).

٤- البنوك الاستثمارية :

- هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال التي تتوفر لدي المساهمين أو من خلال طرح سندات في السوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين.
- تتعامل هذه البنوك في التمويل طويل الأجل.
- تنتشر في الدول المتقدمة مثل إنجلترا والولايات المتحدة.

ولقد أدي التطور الاقتصادي إلي ظهور نوعين جديدين من البنوك هما :

أولاً : البنوك الشاملة :

وهي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتعامل في نشاط معين أو في منطقة أو إقليم معين أصبحت تحصل علي الأموال مصادرة متعددة وتعمل في مختلف الأنشطة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا : البنوك الإلكترونية :

- وهي بنوك تعمل بالكامل من خلال الانترنت حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها من خلال الوسائل الالكترونية وليس اللقاء المباشر.
- وتعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية.



البنوك وإصدار النقود الورقية

١ـ وضع الذهب والفضة في البنوك :

كانت النقود في بدايتها من الذهب والفضة وقد وجد المتعاملون خطورة حمل الذهب والفضة فتم وضعها لدي البنك مقابل إيصال أو سند إيداع يتعهد فيه البنك برد الذهب والفضة لصاحب السند أو الإيصال عند الطلب.

٢ـ ظهور الأوراق التجارية :

بمرور الزمن وجد التجار أن انتقال ملكية السند أو الإيصال من فرد إلي أخر اسهل من انتقال الذهب أو الفضة عند إجراء المعاملات التجارية وساعد ذلك علي ظهور الأوراق التجارية والتي تنتقل ملكيتها من فرد لأخر بعد تظهيرها أو التسليم . وهكذا بدأ التعامل بهذه السندات بدلا من الذهب أو الفضة.

٣ـ ظهور النقود الورقية :

حينما استقر هذا النظام ووجد قبول من التجار والمتعاملين فيه تحولت هذه الأوراق التجارية (أي السندات) إلي ظهور النقود الورقية. والتي أصبحت نائبة (أي النقود الورقية) أو ممثلة للمعدن الموجود في خزائن البنوك(من فضة أو ذهب).

٤ـ النقود الورقية المستقلة :

أرادت البنوك أن تحقق مكاسب من وراء النقود الورقية بأن تتوسع في إقراض الأفراد عن طريق إصدار سندات مستقلة (أي نقود ورقية مستقلة) لحاملها لا يقابلها أو يوازيها أي إيداع نقدي من الذهب أو الفضة وفي نفس الوقت تتعهد بدفع قيمة هذه السندات من الذهب أو الفضة عند الطلب.

س: ماذا يحدث إذا .. اسرفت البنوك في إصدار النقود الورقية :

١- يعرض البنوك للإفلاس. ٢- ضياع حقوق الأفراد.
٣- تعرض الدولة للأزمات الاقتصادية.
٤- تدخلت الحكومات وقصرت إصدار النقود علي البنك المركزى.
٥- وضعت قيود علي إصدار النقود الورقية.

الغطاء النقدى :

أي ضرورة توافر نسبة من الذهب أو السندات أو الأوراق المالية ذات القيمة المستقرة مقابل إصدار النقود الورقية من جانب البنك المركزى.





س: ضع (✓) أو (×) يقتصر حق اصدار النقود في الوقت الحاضر على البنك المركزي (✓).

بسبب إسراف البنوك في إصدار النقود الورقية بما يزيد ما عندها من ذهب ولذلك لجأت الحكومات إلي قصر إصدار النقود الورقي علي بنك واحد والذي أصبح البنك المركزي.

البنوك والنقود الائتمانية

- لاحظت البنوك التجارية أن الأفراد يقومون بإيداع النقود الورقية لديها مكتفين بالتعامل فيما بينهم عن طريق الشيكات.
- ولذلك لأن الأفراد يحتفظون بأموالهم في صورة ودائع لدي البنوك الأفراد علي تداول هذه الودائع عن طريق الشيكات فلا يضطر صاحب الوديعة للذهاب إلي البنك وإنما يكتب شيك (والشيك عبارة عن أمر يطيعه صاحب الوديعة للبنك بأن يدفع من وديعته وحسابه مبلغا من النقود لصالح شخص معين).
- بدأت البنوك التجارية في التوسع في الاقتراض بأكثر مم لديهم من ودائع مستغلة انتشار وقبول الأفراد التعامل بالشيكات مع ملاحظة أن هذه الأموال التي يقرضها البنك للأخرين لا تمنح في شكل نقود مادية (بنكنوت) وانما في شكل حسابات تفتح باسم العميل ويتصرف فيها عن طريق الشيكات وهذا ما عرف باسم النقود الائتمانية.

س: ما النتائج المترتبة علي .. غياب الرقابة علي أنشطة البنوك التجارية :

- سوف تسرف البنوك التجارية في منح النقود الائتمانية للأفراد.
- تعرض البنوك للإفلاس.
- تعرض الدولة لأزمات اقتصادية.
- ضياع حقوق الأفراد.
- يفقد الأفراد الثقة في البنوك.

لاحـــظ أن:

- النقود الائتمانية التي توسع في إقراضها البنوك التجارية تعتبر مديونية علي البنوك التجارية.
- لا تسرف البنوك التجارية في منح هذه المديونية (النقود الائتمانية للأفراد لأنها يجب أن تكون دائما علي استعداد للدفع نقدا للمستفيد من الشيك الذي يطلب الفرد صرفه في شكل نقود ورقية.
- وتضع الدولة عن طريق البنك المركزى قيودا علي البنوك التجارية بالتوسع في منح النقود الائتمانية شروطه وتراقب عمليات هذه البنوك بصفة عامة.

الفرق بين النقود الورقية والنقود الائتمانية

أ- النقود الائتمانية :

هي مديونية البنك كما أنها مسجلة في دفاتر أما الشيك فهو وسيلة انتقال هذه المديونية من عميل إلي أخر.

ب- النقود الورقية : نقود إلزامية نهائية يقبل الجميع التعامل بها.

جـ- النقود الائتمانية : لم تصل بعد إلي مرحلة النقود الورقية (الإلزامية).

ويرجع ذلك إلي :

- ليست نقود نهائية لأن الفرد يطالب البنك بتحويلها إلي نقود ورقية.
- نقود غير إلزامية ما زال الفرد حر في أن يقبل التعامل بها او لا يقبلها (أي يقبل التعامل بالشيك أو البنكنوت).

تعريف النقود الورقية :

- هي أوراق نقدية تصدرها السلطات المختصة وملزمة للجميع في التعامل والبنك المركزي له وحده.

المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية

ومن أمثلتها : (شركات التأمين - صناديق الأدخار - شركات توظيف الأموال) بالاضافة إلي البنوك.

الدور الرئيسي لهذه المؤسسات :

1- الربط بين المدخرين والمستثمرين وتسهيل الاتصال بينهما.
2- زيادة حجم المدخرات وتوسيع فرص الاستثمار.
3- تقليل تكاليف الإقراض والاقتراض.

البورصة (أو سوق تداول الأوراق المالية)

- يتوقف معدل النمو في أي اقتصاد معاصر - بصفة عامة - علي حجم الاستثمارات الجديدة التي يتم تنفيذها وهذا يحتاج بالطبع إلي وفير الموارد المالية اللازمة.
- هذه الموارد المالية قد تكون متوافرة ذاتيا لدي الجهة المحتاجة للتمويل سواء (فرد أو جماعة أو حتي الدولة) فتستخدمها مباشرة في تمويل استثماراتها الجديدة التي ترغب في تنفيذها.
- أما إذا لم تتوافر هذه الموارد المالية ذاتيا فان هذه الجهة نفسها مضطرة إلي اللجوء للغير لمدها بالتمويل اللازم وهنا نفرق بين حالتين :

1- قد تلجأ الجهة (التي تحتاج الموارد المالية) إلي دعوة الغير للمشاركة معها في التمويل باعتبارهم مساهمين في المشروع المطلوب تنفيذه.

٢- وقد تلجأ هذه الجهة إلي دعوة الغير لاقتراضها المال الذي تحتاجه لتمويل الاستثمار المرغوب تنفيذه باعتبارهم دائنين فقط وليس (مساهمين) وهنا قد تلجأ الجهة للاقتراض من :

أ- إحدي وحدات الجهاز المصرفي (كوسيط مالي).

ب- الجمهور مباشرة (أفراد ومؤسسات) من خلال إصدار صكوك مديونية علي نفسها (أوراق مالية) وهي إما أن تكون قصيرة الأجل (أقل من عام) أو في صورة سندات طويلة الأجل.

لاحظ أن :

أصبحت الأسهم والسندات من أهم أسس الصور المعاصرة لتوفير التمويل اللازم أما لتمويل الاستثمارات الجديدة أو غيرها.

س: قارن بين :

السند	السهم
- هو صك أو ورقة مالية تمثل دينا لصاحبها تجاه الشركة المصدرة لها. - ويعتبر السند قرض طويل الأجل تحصل عليه الشركة من خلال الاكتتاب العام. - يصدر السند في شكل شهادات متساوية القيمة القابلة للتداول بالطرق التجارية. - وقد تكون هذه الشهادات اسمية أي يحدد فيها اسم صاحبها أو لحاملها دون تحديد لاسم صاحب الشهادة.	- هو صك أو ورقة مالية تمثل حصة الشريك في رأس مال الشركة المساهمة. - أي أنه يمثل للشريك في الشركة ويمثل - أي السهم - في الوقت ذاته الورقة المثبتة لهذا الحق.

أذكر الفرق بين الاسهم والسندات :

السند	السهم
ليس لحامل السند هذا الحق.	يحق لحامله الاشتراك في إدارة الشركة أو الرقابة عليها.
أما حامل السند فله الحق في الحصول علي فائدة ثابتة سنويا بصرف النظر عن	يحق لحامل السهم الحصول علي أرباح إذا حققت الشركة أرباح أما إذا لم تحقق



فلا يحصل علي شيء.	تحقيق الشركة أرباح أو خسارة.
لا يحق لحامل السهم استرداد قيمة أسهمه طالما ظلت الشركة باقية ويظل شريكا فيها.	بينما يحق لحامل السند استيفاء قيمة سندة في الميعاد المحدود وبعدها تنقطع صلته بالشركة.

- لا يحق لحملة الأسهم في حالة حل الشركة وتصفيتها استرداد قيمتها إلا بعد حصول حملة السندات علي قيمة سنداتهم والفوائد.

أسئلة الفصل الخامس

س١ : بم تفسر :

١- البنوك المتخصصة اقل انتشارا من البنوك التجارية.

٢- البنوك الشاملة لا تتقيد بنشاط معين تتعامل فيه.

٣- عجز النقود احيانا عن القيام بوظيفتها كمخزن للقيمة.

٤- البنوك مؤسسات مالية وسيطة.

س٢ : ماذا يحدث إذا :

١- اختفت البنوك التجارية في دولة ما.

٢- لم تتمتع النقود بالقبول العام من أفراد المجتمع.

٣- إسراف البنك المركزي في إصدار النقود الورقية.

٤- ترك البنك المركزي الحرية لبقية البنوك في إصدار العملات الورقية.

س٣ : قارن بين :

١- السهم والسند.

٢- النقود السلعية والنقود الائتمانية.

٣- سوق الإصدار وسوق التداول.

س٤ : أجب عما يأتي :

أ- ما عيوب نظام المقايضة ؟

ب- ماذا يقصد بالنقود وسيط تجاري ؟



س٥ : ما النتائج المترتبة علي :

١- زيادة نشاط البورصة.

٢- غياب الرقابة المحكمة علي أنشطة البنوك.

س٦ : عرف المفاهيم الاقتصادية الآتية :

(الغطاء النقدى - البورصة - النقود السلعية)

س٧ : ماذا يحدث إذا .. ؟ سحب المدخرين أموالهم من البنوك.

الفصل السادس: العلاقات الاقتصادية الدولية

- لا تقتصر العلاقات الاقتصادية علي الأفراد المقيمين داخل الدولة وإنما تقوم علاقات اقتصادية بين أفراد ينتمون إلي دولة مختلفة.

س: ضع علامة (✓) أو (×) مع ذكر السبب :

- يقتصر العلاقات الاقتصادية الدولية علي انتقالات السلع فيما بين الدول (×).

لأن العلاقات الاقتصادية الدولية متنوعة لتشمل انتقالات السلع فيما بين الدول (التجارة الدولية) وتشمل ايضا انتقالات عناصر الانتاج. (كالعمالة ورؤوس الأموال).

س : ما النتائج المترتبة علي نمو العلاقات الاقتصادية بين الدول ؟

زيادة حجم التبادل في السلع والخدمات بين الدول وما يرتبط بها من عناصر الانتاج مثل (العنصر البشري ورأس المال).

التجارة الدولية والتجارة الداخلية

نظرية التجارة الدولية :

١- تتناول هذه النظرية دراسة أسس التبادل التجاري الدولي بمعني دراسة أسباب تخصص الدول في إنتاج عدد من السلع واعتمادها علي الاستيراد من الخارج في عدد أخر.

٢- كما تتناول كيفية تسوية المبادلات بين الدول ونظم المدفوعات الدولية.

خصائص نظرية التجارة الدولية :

١- وجود الحدود السياسية.
٢- اختلاف العملات.
٣- اختلاف اللغة والعادات والقيم.
٤- ارتفاع تكاليف النقل.

ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات :

سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات أو العمليات الاقتصادية التي تتم ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين في العالم الخارجي (خلال فترة معينة " سنة في الغالب").

س: بم تفسر : لا يعد ميزان المدفوعات بيانا للمركز القانوني للدولة ؟

(لأنه سجل لما تحصل عليه الدولة من إيرادات من العالم الخارجي وما تدفعه من مدفوعات وليس بيانا للمركز القانوني للدولة) (أي بيان ما إذا كانت الدولة دائنة أو مدينة).

أقسام ميزان المدفوعات

أولاً : ميزان أو حساب العمليات الجارية :

١- يتضمن علاقة الدولة مع الخارج فيما يتعلق بالتجارة الخارجية (للسلع والخدمات) ويفرق عادة في هذا الميزان الحساب بين :

أ- ميزان التجارة المنظورة : (ويشمل الصادرات والواردات من السلع)

ب- ميزان التجارة غير المنظورة :

(ويتضمن الصادرات والواردات من الخدمات غير المادية مثل السياحة أو النقل مثل قناة السويس).

بم تفسر .. يعتبر ميزان العمليات الجارية أهم قسمي ميزان المدفوعات ؟

يعتبر ميزان العمليات الجارية أهم قسمي نظام المدفوعات لأنه يتعلق بالصادرات (دائن) والواردات (مدين) من السلع والخدمات والتي تؤثر تأثيرا علي مستوي النشاط الاقتصادي في الدولة.

أوضاع ميزان المدفوعات :

فإذا زادت المتحصلات (من الصادرات) عن المدفوعات (من الواردات) كان الميزان في (حالة فائض) والعكس عجز ، والتساوي يكون الميزان متوازيا.

ثانيا : ميزان أو حساب العمليات الرأسمالية :

ويتضمن هذا الميزان العمليات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال ما بين الدولة والدول الأخرى ويفرق عادة في حركات رؤوس الأموال هذه ما بين رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل ويعتبر رأس المال طويل الأجل إذا زاد أجله عن عام وإلا اعتبر قصير الأجل.

بم تفسر .. أسباب انتقال رؤوس الأموال :

١- لأن الدولة قد تحقق فائضا أو عجزا في ميزانها التجاري فتلجأ الدولة إلي الأقراض والاقتراض.

٢- ومن أجل تشجيع صادرات الدولة بمنح الدولة المستوردة بعض القروض قصيرة الأجل التي تساعدها علي الاستيراد.

انتقالات رؤوس الأموال

يأخذ انتقال رؤوس الأموال صورا وأشكالا متنوعة وتتضمن أهم أشكاله :

أولاً : القروض قصيرة الأجل :

١- وهي تنتقل من دولة إلي أخري بقصد تسوية العجز أو الفائض في علاقاتها التجارية.

٢- وقد تعمل الدولة من أجل تشجيع صادرتها إلي منح الدول المستوردة بعض القروض قصيرة الأجل لتمكينها من الاستيراد منها ويأخذ ذلك أشكال تسهيلات ائتمانية (أي الدفع المؤجل) للاستيراد في الحال والدفع المؤجل.

ثانياً : القروض متوسطة وطويلة الأجل :

١- وهي قروض تزيد علي العام وعادة تزيد مدة القرض طويلة الأجل عن خمس سنوات.

٢- وترتبط هذه القروض عادة بالمشروعات الاستثمارية (فتمويل هذه المشروعات يحتاج إلي فترة زمنية قبل أن تبدأ في الإنتاج).

ثالثاً : المساعدات الاقتصادية للتنمية (المنح) :

١- عرف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية النظام الدولي هذا الشكل إذا تقدم بعض الدول الصناعية المتقدمة وبعض المؤسسات منحا وإعانات للدول النامية :

أ- لمساعدتهم في جهودها من أجل التنمية.

ب- لمواجهة ظروف خاصة مثل الكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير أو الحروب.



تطور النظام الاقتصادي العالمى

العولمــة :

- شـهد العـالم علـي مـدار العقـود العديـدة الماضـية تطـورات سـريعة ومتلاحقـة وتعددت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

لعـل أهـم هـذه التحـولات هـو الإزالـة التدريجيـة للحـدود غير الجغرافيـة بين الـدول والكيانات السياسية ، بحيث أصبح يسود اتجاه نحو توحيد القوانين التي تحكم كثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

- كما خرجت الدعوة إلي نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان علي مستوي دول العالم المختلفة.
- يشاهد المواطن حاليا في أي دولة ما يحدث في بقيـة دول العـالم ، ذلـك باسـتخدام الأدوات الإلكترونية التي تساعده علي تغيير محطات البث التليفزيوني.

يلاحــظ أن :

أنماط الاستهلاك تتقارب علي نحو تدريجي بسبب تأثير الاعلانات التجارية العابرة للحدود ، وأيضا وجود الشركات متعددة الجنسيات وما تملكه من وسائل إلكترونية حديثة.

- هذه التحـولات وغيرهـا هـو مـا أصـبح يطلـق عليـه الآن " العولمـة " ، هنـاك عولمـة القوانين والسياسات خاصة في المجال الاقتصادي ، العولمة الاجتماعية ، والعولمة الثقافية ، العولمة العلمية.

العولمة إذا وخاصة الاقتصادية منها :

معناها أن كل كيان اقتصادي يتكامل ويندمج مع كيانات أخري ليتكـون مـن الكـل مجموع اقتصادي علـي مستوي العـالم يخضع للقـوانين والقاعـد ذاتهـا بغـض النظر عن خصوصية هذه الكيانات سواء كانت متقدمة أم متخلفة ، فقيرة أم غنيـة ، ولا يفـرق بينـها سـواء إعطـاء مهلـة مـن الوقـت لكـي تلحـق الكيانـات الضعيفة بالمجموع.

رافق العولمة :

١- حدوث تحولات عديدة في هيكل الإنتاج ذاته . إذا تغيرت دوال (مكونات) الإنتاج أصبحت أهم المدخلات . تتمثل في المعرفة والمعلومات وأنواع جديدة من المواد الأولية تحل محل المواد التقليدية.

٢- ازدادت حركات رؤوس الأموال كثيرا – أضعاف حركة التبادل التجاري ذاته – مدفوعة بالتقدم في وسائل الاتصال من جهة . وبدافع المضاربة من جهة أخري مستفيدة من مناخ التحرر في السياسات والاقتصاد من جهة أخري.

٣- ألقت العولمة بظلاله علي طرق الأداء في الاقتصاديات الوطنية ذاتها حيث أسهمت في التحرير داخل الاقتصاديات الوطنية وفرض العديد من النديات علي الدول النامية مع منحها فرص عديدة أمام الدول المتقدمة إذا استطاعت أن تستفيد منها وهو ما يعد تحديا . ويتم ذلك من خلال :

أ- يعطيها فرصة النفاذ (الوصول) إلي أسواق الدول الأخري إذا :

١- طورت جهازها الإنتاجي.

٢- تنتج بتكلفة اقتصادية أفضل من غيرها.

٣- تنتج منتجات ذات نوعية جديدة لتكون لها ميزة تنافسية.

ب- هذه المنتجات تتعرض لمنافسة شديدة وغالبا غير متكافئة مع سلع الدول الأخري :

خاصة إذا كانت تعمل في ظروف إنتاجية أفضل من حيث التكنولوجيا المتطورة . السياسات الواعية المشجعة علي الإنتاج . توافر المهارات الإدارية والعلمية والسوق.

٤- جاء اتفاق الجوانب التجارية لحماية حقوق الملكية الفكرية (التريس) ليجعل الأمر أكثر صعوبة.

من حيث :

أ- أطالة مدة الحماية.

ب- توسيع نطاقها لتشمل المنتجات بالإضافة إلي وسائل الانتاج.

ج- فرض عقوبات اقتصادية شديدة علي مخالفة هذه الأحكام وغيرها.

علي الدول الساعية للتقدم أن :

١- تعني بتنمية مواردها البشرية أي العناية بالتعليم ومكوناته المختلفة علي عنصر الجودة التعليمية.

٢- العناية بالبحث العلمي والتطوير.

٣- تعني بتطوير إنتاجها كما ونوعا ، ورفع مستوي الكفاءة لديها.

٤- تعني بخلق طلب متميز لدي القطاعين العام والخاص علي المنتج المتميز من جهة ونتائج البحث والتطوير من جهة أخري.

٥- تعني الدول النامية بخلق تكامل اقتصادي فيما بينها ، ولعله من الأفضل للدول العربية.

٦- علي مستوي الأفراد يجب اتقان العديد من المهارات المهنية واللوجستية التي تؤهلهم للحصول علي فرص عمل في الداخل أو الخارج.

القوى الاقتصادية الرئيسية في العالم المعاصر :

نتيجة انطلاق الثورة العلمية والتكنولوجية بصفة عامة وثورة علوم الاتصالات ، الحاسب الآلي بصفة خاصة شهد العالم معدلات متسارعة للنمو خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

جاء هذا النمو غير متوازن بين المجتمعات المختلفة بل وبين الفئات والمناطق المختلفة داخل المجتمع الواحد.

ينقسم العالم في بداية الألفية الثالثة بصفة عامة إلي :

أ- شمال متقدم (الجزء الشمالي من الكرة الأرضية) مثل اليابان واوروبا والولايات المتحدة وكندا ، وتتميز بتطور هياكلها الاقتصادية وهي تحقق معدلات نمو مرتفع وتوفر دخولا مرتفعة لمواطنيها.

ب- جنوب مختلف (الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية) في شرق ووسط وجنوب أسيا وقارة أفريقيا وقارة أمريكا الجنوبية (اللاتينية) مع استثناء دول النمو الأسيوية وجنوب أفريقيا والصين وبعض الدول العربية البترولية ، دول هذا الجزء الجنوبي تعاني من التخلف النسبي لهياكل اقتصاديا وتنمو بمعدلات محدودة ، ولا توفر إلا مستويات منخفضة من الدخول لمواطنيها.



تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٣م الذي يصدره البنك الدولي

- نجد أنه برغم الانخفاض الطفيف للنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع (أي الذين يعيشون علي أقل من دولار واحد في اليوم) إلا أن عددهم ١,٢ مليار نسمة في نهاية القرن العشرين أي بنسبة ٢٠٪ تقريبا من سكان العالم البالغ حوالي ٦ مليار نسمة.
- كذلك ترتفع نسبة الفقراء الذين يعيشون علي أقل من دولارين في اليوم الواحد إلي ٥٠٪ تقريبا من اجمالي عدد سكان العالم (حوالي ٣ مليار نسمة).
- اتسعت ظاهرة عدم المساواة في توزيع الدخول علي مستوي العالم بل وتضاعف في الأربعين سنة الأخيرة الفارق بين متوسط الدخل في أغني ٢٠ دولة أفقر ٢٠ دولة بحيث وصل متوسط الدخل الأن في الدول الأغني حوالي ٣٧ مثل متوسط الدخول في الدول الأفقر.

الدول ذات الدخل الأكبر علي مستوي العالم وهي علي الترتيب :

(الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان - ألمانيا - المملكة المتحدة - فرنسا - إيطاليا - كندا)

يلاحظ أن هذه الدول (باستثناء كندا) حجم دخلها يفوق التريليون دولار ويصل قيمته إلي ١١ مليون دولار تقريبا في الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الدول تكون فيما بينها " مجموعة السبعة " وهي تجتمع بشكل دوري للتنسيق فيما بينها بخصوص موقعها من كل ما يجري في العالم باعتبارها المحتكرة لقرابة ثلثي دخل العالم بأسره ، وأقل قليلاً من نصف حجم تجارة العالم في السلع.

متوسط دخل الفرد في مصر حوالي ١٣٩٠ دولار سنويا ، وبحساب القوة الشرائية الحقيقية للدخل يرتفع متوسط الدخل إلي ٣٤٩٠ دولار سنويا.

من أسئلة الامتحانات

س١ : قارن بين :

- العلاقات الاقتصادية الداخلية والعلاقات الاقتصادية الدولية.
- ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة.



س٢ : بم تفسر :

١- تعويم العملة ؟

٢- الأخذ بنظام حرية الصرف ؟

س٣ : ما المقصود بمفهوم الاقتصاد الآتي :

- ميزان المدفوعات.

امتحان شهادة إتمام الدراسة للثانوية العامة لعام ٢٠١٥

أجب عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول:

[أ] اكتب كلمة (صح) أمام العبارة الصحيحة، وكلمة (خطأ) أمام العبارة الخاطئة مع ذكر السبب فى الحالتين:

١] الموارد النادرة هى الموجودة بكميات قليلة.

٢] تنطوى التنمية الاقتصادية على العمل على زيادة حجم رأس المال المتاح.

٣] أرقام الموازنة عن الإيرادات ما هى إلا مجرد توقعات.

٤] ارتبط إصدار النقود الورقية فى مصر بإنشاء البنك المركزى.

٥] العولمة سلاح ذو حدين.

ب] ماذا يحدث إذا ...؟

١] تختلف الدولة فى نظام السوق عبر توفير الخدمات الاجتماعية.

٢] فقدت النقد ثباتها النسبى.

السؤال الثانى:

[أ] بم تفسر ..؟

١] الاقتصاد لا يقتصر على دراسة الوضع القائم.

٢] المدفوعات التحويلية لا تدخل ضمن حساب الدخل القومي.

٣] العلاقات الاقتصادية علاقات انتقال.

[ب] ما المقصود بكلاً من :

١] الاقتراض العام.

٢] البنوك الشاملة.

السؤال الثالث:

(أ) (تسعى الدولة إلى إحداث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية تنعكس على أبنائها).

في ضوء هذه العبارات وضح ما يأتي:

١] أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة.

٢] طرق القيد في حساب العمليات الرأسمالية.

٣] إذا أتيحت لك الفرصة لشراء سهم أو سند فأيهما تختار، موضحاً الأسباب.

ب] أى مما يأتى يعتبر عملاً من الناحية الاقتصادية؟ ولماذا؟

١] لعب الكرة في فريق رياضي احترافياً بالدوري.

٢] عزف الموسيقى لإشباع هواية.



بسم الله الرحمن الرحيم

قام بإعداد هذه النسخة pdf
وفهرستها ورفعها :
د محمد أحمد محمد عاصم
نسألكم الدعاء